

يصدر في الشهر ثلاث  
مرات بحره مراد فرج  
الحامي بمصر

الملك

قيمة الاشتراك في السنة  
١٠ ضاغ  
تدفع مقدماً للمخاض

وتمن السعة خمسة ملائم

جريدة ادبية تهذيبية علمية تاريخية دينية لطائفة الاسرئيليين القرايين : بمصر

— الازها ٣٠ ايلول سنة ٥٦٦٣ — ٢٦ اغسطس سنة ١٩٠٣ —

### ( في الطلاق - تابع )

من الشريكين ثوب الاغضا على هفوات الآخر و يفض الطرف عن زلاته  
وبالجملة فالطلاق يبه كل متزوج الى انه لا يسهل عليه الاقتران ثانية الا  
اذا اشتهر بالانتقامه في الرأي والحزم في التدبير

الاعتراض الثالث - ان امكان الطلاق يجعل للقوي يداً على الضعيف

فيسي اليه حتي يرضى بالطلاق

( والجواب على هذا الاعتراض ) اما ان يكون القوي هو الزوج او  
الزوجة فان كان الزوج فهو في الشريعة الاسلامية يملك الطلاق بكلمة  
رضيت زوجته ام لم ترض فهو لا يحتاج الى اسامتها . كما انه في الشريعة  
الموسوية كما سيجي لا يحتاج الى مثل ذلك ايضاً فرضاً الزوجة ليس  
بشرط وانما الطلاق فيها خصوصاً في مذهبنا مقيد نوعاً وان كانت الزوجة

هي القوية او كانت رضا الاضعف من الزوجين لا بد منه في حال من الاحوال او في شريعة من الشرائع فلاضعف منهما ان لا يرضى اذ الخيار له والحال هذه واسامة الطرف الآخر له لا تزیده الا توقفاً وعناداً فليس من العقل من الطرف الآخر ان يستعمل الاساءة او التعذيب لتوال المرغوب بل الانفع له استعمال اللين والمحاسنة او ارضاءه بالمسال او نحو ذلك

الاعتراض الرابع - ما الذي يؤهل اليه حال الاطفال اذا تفرق ابواهما ( والجواب على هذا الاعتراض ) لا ينكر الموت وهو مفرق ثم قد يؤمن من الطلاق فقد لا يكون اما الموت فلا يؤمن منه ابداً بل لا بد منه وكل الزمن ظرف له فهو شائع في كل لحظة من اللحظات وتفریق الموت تفریق فعلي حقيقي اما تفریق الطلاق فتفریق شرعي فقط وقد يقضي الموت على الوالدين كليهما فليست حالة الاطفال عند التفرق بالطلاق اشد تعاسة منها عند التفرق بالموت فهم يعيشون عند الذی هم اشد احتياجاً لعنايته اما الوالدة او الوالد على حسب حالتهم وسنهم واذا رجعنا الى منفعتهم نرى البنت تلزم امها والولد يلزم ابيه واعظم خطر يخشى منه على الاطفال في حال وفاة احد الوالدين هو صيرورتهم تحت سلطة زوج جديد خصوصاً البنات لانهن يعذبين كثيراً من زوجة ابیهن وهذا الخطر ممنوع حال الطلاق فالاولاد يكونون في حضارة ابيهم والبنات في حجر الوالدة ويتربى الجميع بحيث لا تتدخل تربيتهم عوارض الشقاق المنزلي على ان هنا الزوجين امر اولي فوجبت العناية به قبل غيره فالاولی



تحصيل هذا الهناء ومنع كل ما ينقص معيشة الزوجين من جهة الزوجية والضرر لا يدفع بالضرر ولا يلزم دائماً وابدأ أن ينضر الاطفال بالطلاق وابدأ بنفسك ثم بمن تحب

وبالجملة فالطلاق موافق للطباع والاخلاق البشرية ملائم للاحتياجات والضرورات المعيشية منه دائماً الى ان للرجل السلطة على المرأة سلطة لا بد منها ينشأ عنها ان الزوجة تخضع لزوجها فتعاسفه ولا تخاشنه وتسايره ولا تنافره وتوافقه ولا تفارقه فتنتظم الحال بين الزوجين وبهنا العيش ويهدأ البال ويكون الصفاء وتتم السعادة

وليس الغرض ان الطلاق يكون كالسكرة بيد الرجل يقاها كيف شاء ويرمي بها حيث اراد فيطلق بمجرد ان يريد ان يطلق بل الغرض ان الطلاق يكون حقاً له من الحقوق يستعمله عند الضرورة والاحتياج كالذواء للداء. كما اننا لا نريد ان نجرد المرأة من هذا الحق بل نقول لها به تطلبه ممن يقضي لها به على الزوج وليس لها ان تطلبه من باب اولى لغير ضرورة تضطرها اليه والطلاق بالنسبة للمرأة شر في الغالب او العادة فوجب ان يكون الموجب شرّاً منه وقلاً طلبت المرأة الطلاق ولهذا فيجري القلم في ذكر الطلاق ناظرّاً الى الرجل دون المرأة لحكم الاغلبية او للتأثر من العادة المضطردة

ومن ثم فالبحث العقلي اذى بنا في نظرنا الى ان الطلاق الزم وانفع من عدمه ولم تحرمه الشريعة الموسوية ولا المحمدية بل هو فيهما جائز غير ممنوع خلافاً للشريعة العيسوية فقد ورد فيها « وقيل من طلق امرأته

فليعطها كتاب طلاق. واما انا فاقول لكم ان من طلق امرأته الا لعل الزنا يجعلها تزني ومن يتزوج مطلقة فانه يزني » - انجيل متى اصحاح خامس عدد ٣١ - و « وما جمعه الله فلا يفرقه انسان » - فصل ١٩ - انظر ايضاً انجيل مرقس اصحاح ١٠ عدد ٤ الى ١١ وانجيل لوقا اصحاح ١٦ عدد ١٨ . فظاهر من هذه الشريعة العيسوية ان الطلاق فيها ممنوع الا لعل الزنا وهو منع محبوبك للطرفين فانه كما منع الطلاق منع التزوج بالمطلقة ايضاً ليكون هذا المنع الاخير معزراً للمنع الاول فانه بتحريم للتزوج بالمطلقة يشتد ضرر الطلاق بالمطلقات فيجتهدن كل الاجتهاد بامور الصيانة والعفاف فلا يقع منهن ما يبيح الطلاق الا من لم تحف . كذلك قد يمز على الرجل ان يطلق زوجته لسبب العقم او سوء الخلق مما قد سوغته بعض المذاهب المسيحية مباحاً للطلاق يمز عليه ذلك رحمة بها وشفقة عليها لانها لن تتزوج اذا طلقت فمنع الطلاق في الشريعة العيسوية منع ضاف مقرون بما يعززه ويقويه من ذات الشريعة والاخلاق اللينة المتساهلة التي تصبر على مضمض وتؤثر عذاب الدنيا ثواب الآخرة . ولا يقال ان المنوع التزوج بها هي المطلقة لعل الزنا فقط فانه لا تقييد في قوله « ومن تزوج مطلقة فانه يزني » وورود هذا الحكم في مقام الكلام على علة الزنا لا يلزم منه هذا التقييد والمطلقة لسبب آخر لا تخرج عن كونها مطلقة ويجب تعميم الحكمة من منع التزوج بالمطلقة وهي تمريز منع الطلاق والا لجاز لامرأة ان تسيء خلقها وتناصب زوجها الشحنة والنزاع حتى تنال الطلاق لتتزوج بغيره او بشخص تريده بالذات وفي هذا مساعدة للطلاق في



الشريعة العيسوية. ومما كنه للحكمة المقصودة فيها من تحريم الزوج بالطلاق بوجه عام

تبين من خلال ذلك ان بعض المذاهب المسيحية تسوغ غير الزنا اسباباً للطلاق مثل العم وسوء الخلق كما قدمنا كذهب الاقباط الارثوذكس . انظر كتبهم في الاحوال الشخصية . كما ان بعض الدول وسعت من نطق اسباب الطلاق فضلاً عن شرع الفراق الجسماني مثل فرنسا فالفراق الجسماني في قانونها معلوم وهو التفريق بين الزوجين وابادتهما عن بعض وامتاع احدهما عن الآخر . وابقا . مجرد الزوجية كما انها جعلت من اسباب الطلاق ايضاً زنا الرجل في البيت بمن هي مقيمة فيه كالخادمة والطاهية والمرضة . ومعاملة احد الزوجين للآخر معاملة تضر بالحياة او الصحة وارتكب ما لا ينبغي والتطاول بالسب الفاحش . والحكم على احدهما بمقياب مؤلم فاضح . واذا دام الفراق الجسماني ثلاث سنين مع التنافر

وايضاً كان الطلاق جائزاً بفرنسا عام ١٨٠٣ اذا اتفق الزوجان ورضيا به الي عام ١٨١٦ - ابطلت نسبة هذا لكثرة ما رآته من تهالك المتزوجين وتضافرهم عليه منصرفين عن الفراق الى الطلاق حتى اخذ الاول في النقصان والثاني في الازدياد والمورد العذب كثير الزحام

وزنا احد الزوجين يجيز في السويد والدنيارك الطلاق وعدم موافقة الطباع في جنوه بايطاليا يجيزه ايضاً او اذا خرجت المرأة من بيت زوجها واقامت عند اهلها واصدقاتها بغير رضاه

هذا فيما يختص بالشريعة العيسوية وقد رأينا انها تمنع الطلاق الا

لتلك العلة كما رأينا بعض المذاهب وبعض القوانين السياسية سوغت غير هذه العلة اسباباً للطلاق فضلاً عن الفراق الجسماني

واما فيما يختص بالشريعة المحمدية فقد تقدم لنا ان قلنا ان الطلاق فيها مباح غير ممنوع وهو امر معلوم اشارة القلم اليه من باب تحصيل الحاصل ولكن ما يكاد يغيب عن الافهام ان الاباحة فيها ليست مطلقه لمجرد الرغبة والارادة بل هي في الحقيقة مقيدة شرعاً بالحاجة فاذا لم تكن ثم جناية من جانب الزوجة او ضرورة من جانبها هو وطلقها مع ذلك فقد اذاها ولا يصح ايذاء الغير لغير ما سبب وكانت بذلك مبتعداً عن النهج القويم ابتعاداً يؤخذ به في الدين . نعم اختلفوا وقال بعضهم ان اباحته مطلقه لا يحظر فيها واستدل هذا البعض بقوله « لا جناح عليكم ان طلقتم النساء » وقوله « فطلقوهن لعدتهن » وغير ذلك مما استدل به هذا البعض ولكن لعل المذهب الاول هو الاصح فانه الاوفق للشرع والعقل والقول به اوجه واشرف فمن الكتاب « ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة » و « فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً » و « وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من اهله وحكماً من اهله ان يريدوا اصلاحاً يوفق الله بينهما » ومن الحديث « ابغض الحلال الى الله تعالى الطلاق او » ما احل الله شيئاً ابغض اليه من الطلاق « ولعن الله كل ذواق مطلق » . وقال الغزالي ويلم انه مباح اي الطلاق ولكنه ابغض المباحات الى الله تعالى وانما يكون مباحاً اذا لم يكن فيه ايذاء بالباطل ومهما طلقها فقد اذاها ولا يباح ايذاء الغير الا بخاتمة من



جانبها او بضرورة من جانبها . وقال وهو مع استقامة حال الزوجين مكروه بالاتفاق بل قال ابو حنيفة بتحريمه بقول والطلاق فيها غير مشروط بان يكون بالكتابة بل ورد على اعتبار ان يكون شفهاً وهو المعلوم المضطرب ولا مانع من ان يكون بالكتابة وهو الحال هذه اضمن واثبت وهو قيد احديثه الحكومة المصرية في حق المثوي فقط بمعنى انه اذا ادعى طلاق الزوجة وقد توفي زوجها وانكرت هي ذلك فلا تسمع الدعوى والحال هذه الا اذا كانت هناك كتابة صادرة عن الزوج بالطلاق قبل وفاته لكثرة ما رآته الحكومة من دعوى طلاق الزوجات من باقى الورثة كذباً وبهتاناً لحرمائهن من الميراث فلهذا وضعت الحكومة هذا القيد .

ويقع الطلاق من الزوج البالغ العاقل ولو كان مجبوراً عليه لفسه او كان مريضاً غير مختل العقل او كان مكرهاً او هازلاً اى مازحاً او كان سكراناً سكرًا بمحذور بطوعه واختياره لا باكره ولا اضطرار . ولا يقع طلاق النائم والمجنون والمعتوه ومن اختل عقله لكبر او مرض او مصيبة فاجأته وانما يقع طلاق المجنون اذا علقه بشرط وهو عاقل ثم جن ووقع الشرط وهو مجنون .

ولم يقل بصحة طلاق المكره الا المذهب الحنفي اما باقى المذاهب فقد ردت . كما ان بعض الشارحين ذهب الى ان طلاق السكران ولو كان سكره بمحذور وطلاق المخطئ والناسي لا يقع .

وهو اى الطلاق رجعي وبائن . والبائن بائن بينونه صغرى وبائن بينونه كبرى والرجعي ما جاز للرجل فيه ان يراجع امرأته ما دامت في

العدة . بلا توقف على عقد ولا مهر جديدين ولا على تزوجها اولا بزواج آخر وحتى ولا على علمها ورضاها . والباثن بينونة صغرى مالا بدعيه من عقد ومهر جديدين وعلم الزوجة ورضاها ولا يشترط كونها تزوج اولا بزواج آخر . والباثن بينونة كبرى مالا يجوز الرجوع فيه اذا لم تكن الزوجة من بعد طلاقها هذا . تزوجت بزواج آخر ثم تطلقت منه او تزملت بموته فحينذاك يجوز لزوجها الاول ان يتزوجها من جديد بعد انقضاء عدتها

هذا فيما يختص بالشريعة المحمدية بوجه الاجمال  
واما فيما يختص بالشريعة الموسوية فقد ورد فيها « اذا اخذ رجل امرأة وتزوج بها فان لم تجد نعمة في عينه لانه وجد فيها عيب شي كتب لها كتاب طلاق ودفعه الى يدها واطلقها من بينه ومتى خرجت من بينه ذهبت وصارت لرجل آخر فان ابغضها الرجل الاخير وكتب لها كتاب طلاق ودفعه الى يدها واطلقها من بينه او اذا مات الرجل الاخير الذي اتخذها له زوجة لا يقدر زوجها الاول الذي طلقها ان يعود ليأخذها لتصير له زوجة بعد ان تنجست لان ذلك رجس لدى الرب » - ثنية اصحاب ٢٤ عدد ١ و ٢ و ٣ و ٤

هذا هو ما يتعلق بالطلاق من النصوص في الشريعة الموسوية . وقبل ان نأتي على شرحها وتفصيلها وبيان احكام وقواعد الطلاق عندنا في مذهبنا نبداً بذلك عند اخواننا الربانيين اصحاب المذهب الاخير من اليهود ومتى فرغنا منه عندهم تكلمنا عليه عندنا  
يتبع